المبحث الثالث:
الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا
(1960 - 1970م)

- مثلت مرحلة التحول الديموقراطي في تركيا وكسر احتكار حزب الشعب الجمهوري للحياة السياسية بفوز الحزب الديموقراطي باكتساح في انتخابات عام 1950 م الحدث الأهم علي الإطلاق في تاريخ تركيا المعاصرة، ومثل مجئ " عدنان مندريس " إلي السلطة تحدياً واضحاً لسلطة البيروقراطية العسكرية ومصالحها و التي اعتبرت نفسها حامية للميراث الكمالي العلماني **فقد أكد علي أن الأمة التركية بكاملها هي الحارسة علي الإصلاحات وعلي الجمهورية**.

ورفض الحزب الديموقراطي أن يقرر مصير البلاد النخبة البيروقراطية - العسكرية عبر تحالفها الوثيق مع الحزب الجمهوري والدولة الكمالية فقال " جرت العادة علي أن يحكم شخص واحد فقط، وعلي ألا تشارك في صنع السياسات سوي فئات قليلة، ولكن مع ثورتنا الديموقراطية اكتسب ملايين المواطنين الحق في التصويت وأصبحوا يؤثرون في مجال إدارة بلادنا "، وفي مناسبة أخري قال: " قديماً كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء علي الكرسي من فرد رابع، بينما ترقب الأمة الأمر عن بعد، كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين، وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك، أما الآن فإن الأمة برمتها وعبر أنحائها كافة هي التي تحدد مصير البلد، ولا يتوق هذا البلد لأن يصبح مسرحاً لمغامرات دموية.. ولهذا السبب فإننا مصممون شأننا شأن الغالبية العظمي من مواطني الأمة التركية علي التغلب علي هذه

المغامرات وهؤلاء المغامرين[1].

- كان " أتاتورك " قد عمل علي إبعاد الجيش عن السياسة بإلزام الضباط الذين انتخبوا للبرلمان بالاستقالة من الجيش، كما أن قانون الجزاء التركي العسكري يجرم المشاركة في المنظمات السياسية أو المظاهرات أو الكتابة أوالتحدث في المسائل السياسية للجنود والضباط، بيد أن طابع " الدولة العميقة " يتجلى بإعطاء الجيش دوراً في حماية التعاليم الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية علي قدم المساواة مع حماية الحدود التركية، **ورغم انفصال رئاسة الدولة التركية عن قيادة الجيش بعد موت " أتاتورك " إلا أن الجيش ظل مؤسسة ذات طابع خاص يقوم بالإشراف والمراقبة لمجمل العملية السياسية والتدخل لضبطها مؤقتاً إن شعر أنها تتجه نحو تهديد العلمانية والكمالية**.

أولا: انقلاب 1960 وظهور مفهوم الإسلام التركي (TIS):

يبدو أن ضباط الجيش الذين تهددت أوضاعهم الاقتصادية مع مجئ الديموقراطيين إلي السلطة بدأوا التعاطي مع السياسة، وظهرت عصبة صغيرة عام 1954م في اسطنبول ثم في أنقرة لمناقشة الوضع السياسي، وبحلول عام 1957م طرحت فكرة الانقلاب العسكري في أوساط هؤلاء الضباط وإعادة " إينونو " إلي السلطة، بيد إن قائد القوات المسلحة التركية " جمال كورسيل " نظم مع مجموعة أخري من الضباط وكونوا قيادة عليا

(1) رضا هلال، السيف والهلال، **تركيا من أتاتورك إلي أربكان**، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة: دار الشروق، 1999 - 1419ه، ط1، ص100 وهو ينقل عن صحيفة الجمهورية والحوادث التركيتان عام 1960.

ونفذوا انقلاب ليلة 27 مايو1960 م[2].

وفي إعلان الجيش للشعب عن انقلابه ذكر أنه أنهي حكم الحزب الديموقراطي وأن الجيش هو الذي يتولى السلطة التنفيذية والتشريعية، وأن الانقلاب لا يستهدف شخصاً أو جماعة، وتأسست " لجنة الوحدة الوطنية "MILLI BIRLIK KOMITESI تحت قيادة الجنرال " جمال كورسيل " والذي ترأس الحكومة المؤقتة التي شكلت لجنة للتحقيق مع المسئولين والوزراء السابقين في الحزب الديموقراطي وانتهت في سبتمبر عام 1961م ومثل أمامها 592 شخصاً **وحكمت بالإعدام علي جلال بايار وعدنان مندريس ووزير الخارجية والمالية** ونفذت الأحكام بحقهم باستثناء " جلال بايار " التي خففت عنه العقوبة بسبب تجاوز سنه قانوناً لحكم الإعدام الذي خفف إلي المؤبد[1]، وعاشت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي رغم وجود دستور جديد.

- أجريت الانتخابات الأولي بعد الانقلاب في أكتوبر عام 1961م، و

(2) عن انقلاب 1960 راجع: سيار الجميل، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث والعثمنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ط1، ص 199، وأيضاً رضا هلال، السيف والهلال في تركيا، م. س. ذ، ص 112 - 113

(1) تشير أغلب المراجع إلي أن " أينونو " هو الذي تدخل لدي الانقلابيين لمنع إعدام " جلال بايار "، بيد أن الدكتور محمد حرب ذكر أن عدم إعدامه راجع لتجاوزه السن القانونية للإعدام وراجع: محمد حرب، **آليات الحركة الإسلامية في تركيا، السياسة الدولية**، يناير 1998، ع 131، ص 128 وهو يذهب إلي أن الإسلاميين في تركيا اعتبروا " عدنان مندريس " مات شهيداً، وعن الجيش والسياسة في تركيا راجع: معتز سلامة، **الجيش والسياسة في تركيا، السياسة الدولية**، يناير 1998 م، ص 123 حيث يعتبر أن الانقلابات العسكرية في تركيا هي أنصاف انقلابات وأنها لا تأخذ طابعاً دموياً، وهو يذهب إلي أن سنياريو الانقلابات العسكرية متكرر، ص 124، وحكمت محكمة " ياسي أضا " علي 11 شخصاً آخرين بالإعدام منهم قائد الجيش الجنرال " أردلهون " ورئيس الجمعية الوطنية " رفيق كورالتان " ولكن الإعدام لم ينفذ بحقهم واستبدلت العقوبة بالسجن مدي الحياة.

شهدت البلاد لأول مرة في تاريخها محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بسبب عجز الأحزاب الجديدة عن الحصول علي الأغلبية في المجلس الوطني الكبير، وبسبب عمق ما بين هذه الأحزاب من اختلافات فإنها فشلت في تكوين ائتلاف للحكم، ولم يمكن التوصل إلي اختيار رئيس للجمهورية، وهو ما قاد لتدخل الجيش ثانية لحسم المواقف المتأرجحة **واختار " جمال كورسيل " رئيساً للجمهورية والذي كلف " أينونو " بتشكيل أول حكومة ائتلافية** .

ولم يستطع " إينونو " إنجاز برنامجه، وبدت الحياة السياسية متنافرة ومضطربة وهو ما قاد **لمحاولة انقلابية جديدة في فبراير 1962م بزعامة الكولونيل " طلعت أيدمير "**، وأحبطت المحاولة وألقي القبض علي القائمين بها من صغار الضباط الحالمين بإصلاحات راديكالية.

وأقر المجلس الوطني الكبير: " قانون حماية النظام للقضاء علي أية محاولة انقلابية جديدة "، بيد أن فشل الأحزاب السياسية في حل مشاكل المواطنين قاد إلي محاولة انقلابية جديدة في مايو 1963م والتي أحبطت هي الأخرى وأعدم قائدها وستة من زملائه[1]، **وظلت الأوضاع السياسية مضطربة حتى عام 1965م حين حصل حزب العدالة الذي يقوده " سليمان ديمريل " علي الأغلبية وحده في البرلمان.**

ويعد الدستور الجديد الذي جاء به الانقلاب أحد إنجازاته فقد منع احتكار حزب واحد للحياة السياسية، وأنشأ مجلساً للشيوخ ومحكمة

(1) عن الطبيعة المعقدة لمجموعة العسكريين الذين قاموا بانقلاب 1960 م راجع " رضا هلال، السيف والهلال في تركيا، م. س. ذ، ص 113 - 115 وأيضا، سيار الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث والعثمنة، م. س. ذ، ص 200 - 203.

دستورية وأعطي للصحافة وللجامعات استقلالهما، ولكنه من الناحية الأخرى نص علي تأسيس " مجلس الأمن الوطني " ليصبح تعبيراً رسمياً عن **هيمنة الجيش علي الحياة السياسية وتدخله فيها**، بحيث أصبحنا أمام نظام سياسي يتداخل فيه السياسي والعسكري بشكل لا يمكن فصمه[2].

- شهد عقد الستينيات تجذراً للإسلام في نفوس الشعب التركي الذي اتجه أبناؤه للالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء التي اتسعت وزادت زيادة ملحوظة تراوحت **بين 45 ألف طالب في أوائل الستينيات لتصبح 50 ألفاً في أوائل السبعينيات**، وتزايد بناء المساجد بشكل ملحوظ معتمداً علي الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة، **ففي الفترة ما بين عامي 1960 - 1964م بني ما يقرب من ستة آلاف مسجد**، وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن علي نطاق واسع تحت إشراف إدارة الشئون الدينية الرسمية، **وزادت المطبوعات الإسلامية المبسطة** التي تعلم الدين والعبادات والأخلاق خاصة أطفال المدارس والشباب، **وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية**، ومجموعات لخطب الجمعة، **ومجموعات لكتب التاريخ الإسلامي** التي تركز علي فترة صدر الإسلام والفترة العثمانية، **وترجمات لكتب السنة مثل البخاري ومسلم وبعض أعمال أبو حامد الغزالي**، وظهرت أيضاً ترجمات لكبار المفكرين الإسلاميين في مصر وباكستان خاصة كتب أبو الأعلى المودودي و سيد قطب وأبو الحسن الندوي، **وأعدت دائرة معارف إسلامية جديدة أكثر تعبيراً عن روح الإسلام وبيعت فصلاتها بأسعار رخيصة**، وترجمت كتب عن اللغات الأوربية تتحدث عن إسهام المسلمين في الحضارة الغربية، وقدر عدد

) 1(Bernard Lewis, The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed, article of " Dastur " Turkey, Leiden: 1966.

الكتب الإسلامية المطبوعة في متصف الستينيات بثلاثمائة كتاب ولكنها كانت تباع بأعداد مهولة جداً[1].

وفي دراسة مسحية عام 1960 أجريت علي الطلبة الذكور في مدرسة الرفاه الاجتماعي في أنقرة وأكاديمية علوم الاقتصاد والتجارة في " إسكيشهر " عن اتجاهاتهم الدينية تبين أن 40.3% من العينة أجابت بأن الدين يمثل شيئاً مهماً في حياتهم، و27.6% أعطوا نفس الإجابة بينما ذكر 32.1% بأنه يمثل أهمية أقل[1].

- أمام كل هذا وخلافا لما كان متوقعاً وأشيع علي نطاق واسع أن انقلاب CNU1960 " [2]سوف يهاجم الإسلام ويعيد الاعتبار للعلمانية

(1) راجع هذه المؤشرات في: إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 86 - 88.

) 2(Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, P. 176.
وهو هنا يؤكد علي أن الإسلام يمثل عاملا مهما في تكوين الشخصية التركية، بينما وجدت دراسات غربية أخري متحيزة تتحدث عن أهمية القومية التركية علي الإسلام مثل دراسة: " روبرت سبنسر " عن الهوية في تركيا والذي حاول فيها أن يظهر أن القومية كصفة للتركي أقوي من الإسلام بناء علي دراسة مسحية قامت علي سؤال لعمال أحد مصانع النسيج في تركيا وهو كيف ترون أنفسكم؟ وأجاب 50.3% منهم بأنهم أتراك وأن 37.5% أجابوا بأنهم مسلمون، وذكر " سبنسر " أن دراسة شملت تركيا كلها أفادت نفس النتيجة ومن هنا فإن العلمنة حولت الهوية نحو القومية ولم يعد الدين يمثل حاجة للأتراك، ويرد عليه أحمد النعيمي بالقول " إن العامل التركي الذي أشار إلي 37.5% بأنهم مسلمون تمثل نسبة عالية، وعليه لا نتفق مع " روبرت سبنسر " الذي يقول: إن القومية كصفة للتركي أقوي من الإسلام، والسبب واضح وهو أنه علي الرغم من الإعلام المنظم للدعاية عن النظام العلماني، إلا أن ذلك لم يستطع أن يغير من موقف الأتراك عن الإسلام، وراجع، ص 9.

(2) يشار عادة إلي لجنة الوحدة الوطنية التي أصبحت أعلي سلطة تشريعية في البلاد وعبرت عن الانقلاب الجديد وتكونت اللجنة من 38 ضابطاً هم الذين نفذوا الانقلاب خمسة منهم برتبة جنرال و15 برتبة كولونيل و12 برتبة مقدم و6 برتبة نقيب وكان أبرز زعماء الانقلاب الجنرال " جمال كورسيل "، والجنرال جمال مدان أوغلو، والكولونيل ألب أرسلان توركيش الذي قاد

الكمالية المتشددة، وأنه سيعيد الأذان إلي التركية ويغلق المساجد. علي العكس فإن " لجنة الوحدة الوطنية " التي مثلت السلطة التشريعية والتنفيذية للانقلابيين كانت أكثر تعبيراً عن التكيف مع التوجهات الإسلامية، **فهي أعلنت ضمن أهدافها تمتع المواطنين بحرياتهم الدينية بدون أية قيود بما في ذلك حرية العبادة دون استغلال للدين في الأغراض السياسية**، كانت هناك رغبة تمثل موضع إجماع لقادة الانقلاب **وهي جعل الإسلام أداة قومية في يد الدولة وحدها لمنع جماعات المصالح المحافظة والأحزاب السياسية من استغلاله**.

هنا الدولة لا تعادي الدين ولكنها تحتكره لنفسها حتى لا يكون أداة في يد غيرها من القوي السياسية والاجتماعية في مواجهتها. ونفت لجنة الانقلاب الشائعات التي تحدثت عن تغيير الأذان إلي التركية أو قراءة القرآن الكريم بها[1].

وفي جولة بالأناضول قال قائد الانقلاب " جمال جورسيل ": الإسلام

الاتجاه المتطرف داخل اللجنة هو وأربعة عشر ضابطاً والذي كان يريد تأجيل الانتخابات النيابية والبقاء في الحكم لمدة أربع سنوات.

(1) وتشير بعض المصادر إلي أن " جمال كورسيل " زار أحد المعاهد الإسلامية وألقي كلمة هناك شرح فيها باختصار ضرورة تطويع الإسلام وفق المزايا والسجايا التركية، وطالب بترجمة القرآن الكريم إلي التركية وتتريك العبادات والأذان، إلا أن رئيس الشئون الدينية " بيلمه أفندي " لم يتأخر في إبداء معارضته لهذا الموقف، وأعلن أن ذلك غير ممكن علي اعتبار أنه لا يجوز تغيير ما تم التعود عليه منذ 1400 عام، لذلك لا يجوز تتريك العبادات أو ترجمة القرآن، وكان هذا هو الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية ممثلة في إدارة الشئون الدينية. وراجع: أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة، م. س. ذ، ص 10 وأيضا ما أشارت إليه البحوث التي أجراها ريتشارد سكوت الأستاذ في أكاديمية الخدمات الاجتماعية الأمريكية في القري التركية عام 1965 م بأن المجتمع التركي وبضغوط من رجال الدين أصبح يري الكتابة العربية كحاجة لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها لغة القرآن، لذا يجب ترتيل القرآن بالعربية، ويعتقد رجال الدين " العلماء " في تركيا أن دراسة الأطفال الدينية لا تتم في المدارس بل في الجامعات. وراجع نفس المرجع، ص 10.

أمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال، ومن يتهم ديننا بأنه كان سببا لتخلفنا فهو مخطئ، لا، السبب في تخلفنا ليس هو الدين وإنما أولئك الذين قدموه لنا بصورة خاطئة، **الإسلام هو أكثر دين في العالم قوة وقدسية وحيوية،** فهو يطلب من الذين يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامقة. ولكن لقرون عديدة قدم الإسلام لنا بصورة سلبية وغير صحيحة، وهذا ما جعلنا متخلفين عن بقية دول العالم " [2].

- أكد الانقلابيون علي أن الإسلام عامل مهم في تشكيل الثقافة التركية ومكون حيوي للشخصية القومية التركية، ولذا من الحكمة للدولة أن تسيطر عليه لمنع استغلاله من جانب الجماعات الرجعية والمتطرفة، ولذا قبلت بما أنجز من تغييرات مؤسسية في عصر الحزب الديموقراطي لصالح الإسلام مثل بناء مدارس الأئمة والخطباء والمعهد الإسلامي العالي (yuksek Islam Enstitusu) ولكنها جعلت مناهجها أكثر عصرية بإضافة مقررات في الاقتصاد والفلك والقانون المدني وعلوم الاجتماع وأكثر من ذلك فالخطب والمواعظ الدينية صارت أكثر استنارة وتقدماً[1].

وعمل الانقلابيون علي إحياء مفهوم " تتريك الإسلام " Turkification Of Islam **أو مايطلق عليه " الإسلام التركي "** أي الإسلام المتكيف مع مطالب الدولة التركية ورؤاها وأيديولوجيتها العلمانية عن طريق تحديثه وإصلاحه من الداخل بطريقة لا تستدعي الرفض والمقاومة كما كان الحال مع " الأتاتوركية " التي حاولت فرض ذلك بأوامر تسلطية وبيروقراطية من أعلي. وفي هذا المعني قال جمال كورسيل قائد الانقلاب والرئيس التركي

) 1(Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 89 - 90.
) 2(Ibid, p. 90.

الرابع: " إن النهج الذي نتبعه سيوصلنا إلي اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من أسفل، من الشعب نفسه " [2].

- يشير " جاكوب لاندو " إلي أن الأفكار التي سادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينيات تمثلت في الآتي:

1 - الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية كطريقة للحياة.

2 - ضعف إيمان المسلمين هو الذي قاد إلي انهيار الدولة العثمانية والعودة إلي الإيمان هي طريق عودة تركيا قوية وعظيمة.

3 - لايوجد تعارض أساسي بين العلمانية والإسلام، والعلمانية التركية ليست ضد الإسلام، وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعم للإسلام وحماية له.

4 - لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام، فهما مكملان لبعضهما، وكلاهما أساس مقدس لتركيا.

5 - الإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية.

6 - **الإسلام ليس قوة رجعية ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية**[1].

ثانيا: الإسلام والأحزاب السياسية في الستينيات :

عن مواقف الأحزاب السياسية التركية بعد الانقلاب من الإسلام نلاحظ أن حزب العدالة AP وريث الحزب الديموقراطي ظهر للوجود السياسي لأول مرة، وكذلك حزب تركيا الجديد YTP، وبقي من الأحزاب القديمة حزب الشعب الجمهوري CHP، وحزب الفلاحين الوطني

(2) رضا هلال، السيف والهلال، م. س. ذ، ص 136.

) 2(Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 174 - 175.

الجمهوري CKMP.

- ويمكننا القول أن حزب الشعب الجمهوري عدل أفكاره تجاه العلمانية المتصلبة التي حكم بها تركيا منفرداً حتى عام 1946 م، وانتهي إلي نفس أفكار الانقلابيين وهي سيطرة الدولة علي الدين لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للعلمانية الكمالية، ودعم صيغة للتوفيق بين الإسلام والعلمانية في صورة " الإسلام التركي "، فرغم أن الحزب لم يبق من مؤسسيه غير أربعة فقط لكنه كان بطل لحظة ما بعد الانقلاب، وكان هناك تشابه بين توجهات الحزب وبين الانقلابيين، وظل الحزب هو الذي يحدد معني الشأن العام، وشارك حوالي 200 عضو ممن ينتمون للحزب ضمن اللجنة التي تشكلت لوضع الدستور الجديد والتي كان عدد أعضائها يبلغ 256 شخصاً.

و يمكن اعتبار دستور عام 1961 تعبيراً عن أفكار حزب الشعب الجمهوري، ولذا فإن العلمانية مثلت العقيدة الجوهرية له، بيد أنه ظهرت بعض الأدبيات في فترة الستينيات تتحدث عن تبرير ممارسات " أتاتورك " العلمانية مثل ما كتبه " حافظ ياشار اقر بعنوان " **خمسة عشر سنة مع أتاتورك، ذكريات دينية "**، ودعمت الدولة توزيع مثل هذه الأدبيات علي نطاق واسع بين المواطنين، لتحسين صورة مؤسس الجمهورية الذي نظر إليه علي نطاق واسع أنه عدو للدين[1].

واستخدم الحزب الدين لتوظيفه سياسيا خاصة وقت الحملات الانتخابية للحصول عل أصوات الناخبين. ورغم ذلك فإن الحزب كان يفزعه تصاعد المؤشرات التي تشير إلي تحول الجماهير ناحية الإسلام،

(1) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، ص 88.

ومن ذلك مثلا إظهار خوفه ممن أطلق عليهم الجيل الجديد من حفاظ القرآن باللغة العربية والذين يمكنهم أن يسببوا مشاكل من وجهة نظره، وهو يري أن عملية التحديث التي بدأت منذ القرن التاسع عشر لم تتم بعد في تركيا وأن أكبر معوقاتها هو نظام التعليم الذي يتجه ناحية الدين، وتتسم مجادلات المنتمين للحزب بنزعة وصاية علي الدولة والمجتمع، لذا فهم يرون أن الناس المتدينين الذين يقولون أن الدولة العلمانية لا ينبغي أن تتدخل في شئونهم، وأن أمور الدين يجب أن تستقل بها رئاسة الشئون الدينية Diyanet Isleri Baskanlig، معناه أن الدولة لا تقوم بواجبها الذي يستدعي الحفاظ علي النظام العام والذي يفرض عليها التدخل لمواجهة المتطرفين(2)، ورغم ذلك **فإن حزب الشعب الجمهوري قبل بحكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني** Milli Salamt Partici ذات التوجه الإسلامي عام 1973 م، وكان برنامج الائتلاف ينص علي إلغاء كل القيود المفروضة علي حرية الاعتقاد والتفكير، ومنح الضمانات التي تقوي وسائل الإعلام، وإلغاء الحظر السياسي المفروض علي أعضاء الحزب الديموقراطي منذ انقلاب عام 1960 م، وفرض مادة التربية الأخلاقية في المدارس والتي لم تطرح بلغة دينية صارمة وإنما من منطلقات ذات طابع اجتماعي مثل الدعوة للسلوك الحسن والمواطنة الجيدة والنظافة أي الدعوة لقواعد السلوك الاجتماعي من منظور إسلامي.

ولم يعمر هذا التحالف طويلا بل انفض في 18 سبتمبر عام 1974م بسبب المطالب الإسلامية لحزب السلامة من مثل الدعوة لوقف إنتاج الخمور والكحول وإنتاج " المربي " بدلاً منها، وكانت مواقف حزب

) 1(Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p91 - 100.

السلامة تعكس توجهاته الإسلامية التي تستند بشكل واضح لتحريم القرآن الكريم لها[1].

- أما حزب العدالة وريث الحزب الديموقراطي فقد التف حوله ذوي التوجهات الإسلامية وكانوا يصوتون له في الانتخابات حتي استطاع الحصول علي الأغلبية منذ عام 1965 وتسنم الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام 1980 م، **ومؤسسه هو الجنرال المتقاعد " راغب كوموش " ومعه نخبة ثقيلة من ذوي الحس الإسلامي** من مثل " تحسين دميراي " و " وشناسي أوصما " و " ونجمي أوك تم " و " أدهم منمنجي أوغلـــــــــــو " و " جـــــــــــودت بـــــــــــرين " و " إحسان أونال " و " أمين آجار " و " كاموران أوليا أوغلو " ومحمد بورغانجي أوغلو " [2].

ولا يغيب عن الذهن أن " نجم الدين أربكان " نفسه مؤسس الحركة الإسلامية في تركيا المعاصرة كان عضواً في حزب العدالة قبل أن ينفصل عنه في انتخابات عام 1969 م، وكان يعبر هو وأنصاره عن تيار إسلامي معتدل داخل الحزب الذي كان مركز الثقل السياسي فيه يتجه بقوة ناحية الإسلام، كما كان الحال من قبل مع الحزب الديموقراطي. ولأن قانون الأحزاب التركي يمنع قيام أي حزب علي أساس ديني، **فإن التيار الإسلامي كان عادة يدخل كجناح ضمن أقرب الأحزاب إلي التوجه الإسلامي** وهي أحزاب المحافظين الديموقراطيين الذين عبر عنهم في ذلك

) 1(Ibid, p. 107

(2) محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 130 وهو يشير إلي أن " سليمان ديمريل " صار أمينا عاما للحزب بعد وفاة أمينه السابق حيث انتخب بأغلبية ساحقة كأمين عام جديد للحزب عام 1964 م.

الوقت حزب العدالة JP[1].

وتشير مناقشات وتصريحات بعض قادة الحزب حول المسألة الدينية إلي أن **الدين هو مؤسسة يمكن الاستناد إليها في تحقيق التقدم** لذا لا ننتظر كل شئ من المدارس فقط بل المساجد أيضا يمكنها أن تساعد في تحقيق النهضة.

الإسلام لم يكن أيديولوجية للحزب لكنه كان مأخوذا في اعتباره، ولذا كان أحد أدوات الإصلاح الديني عند حزب العدالة هي **تطوير المدارس الإسلامية لحماية الدين الذي هو واقع وحاجة لا يمكن الاستغناء عنها،** فالدولة العلمانية لا تطلب من مواطنيها أن يكون ملاحدة أو لادينين، لذا فمواجهة **الرجعيين والمتطرفين يكون بتخريج نوعية متميزة من رجال الدين دون أن يعني ذلك تغيير الدين نفسه أو إصلاحه بالطريقة التي تم بها في أوروبا في القرن السادس عشر.**

فحاجة المسلمين هي العودة للأصول والتقاليد، ولا يمكن القبول بمقولة إن الإسلام ضد التقدم، فالمسألة هي أن مناهج الدراسات الدينية ظلت أسيرة للخرافة ومن ثم فلم يحدث التطور، ومن ثم لابد من فصل جوهر الدين عن الخرافات.

وباعتبار الحزب يعبر عن اليمين المعتدل فإنه أعلن حرباً لا هوادة فيها علي الاتجاهات والأيديولجيات المتطرفة خاصة الشيوعية التي اجتاحت تركيا مع منتصف الستينيات، ولذا سعي إلي السماح لخريجي الأئمة والخطباء من المدارس الثانوية للالتحاق بالجامعات من أجل استخدامهم في مقاومة التيارات الشيوعية واليسارية متسلحين بأدوات

(1) نفس المرجع، 131.

العصر وعلومه، وأشار برنامج الحزب **إلي ضرورة أخذ الحكومة في اعتبارها الحاجات الدينية والتربوية للعمال المغتربين وعائلاتهم** ورفضت حكومة حزب العدالة اتهامها بعدم التسامح الديني، كما سعت إلي إقامة علاقات صداقة حقيقية مع العالم الإسلامي والعربي منهية حالة الشك والتردد الذي لا معني له تجاه هذا العالم.

وقد **شكل حزب العدالة حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني ضمن ما أطلق عليه " أحزاب الجبهة القومية " في إبريل عام 1975م،** وتضمن برنامجها الوقوف ضد الشيوعية ومنع الفوضى في البلاد، وضبط عمل الإذاعة والتلفزيون ليتسم بالحياد والإنصاف وعدم العدوان علي الجمهورية

أو الأخلاق العامة، وضمان حق خريجي مدارس الأئمة والخطباء في الالتحاق بالجامعات، وقصر الحق في تدريس مادة الدين بالمدارس العلمانية علي خريجي المعاهد الإسلامية العليا ومدارس الأئمة والخطباء[1].

- ويمثل **حزب الفلاحين الوطني الجمهوري** Cumhuriyetci koylu Millet Partisi في علاقته بالإسلام علامة مهمة تستحق الإشارة، فعلاقته تمتد إلي حزب الأمة الذي تأسس عام 1948م من منشقين عن الحزب الديموقراطي وفي الخمسينيات اتجه الحزب بقوة ناحية اليمين وصار أكثرعداءً للكمالية وهو ماقاد إلي حله من جانب الحكومة عام 1953م، ولكن الشخصية الكارزمية " لعثمان بلوك باشي " جعلته يعيد تأسيسه من جديد باسم " الحزب الجمهوري الوطني " عام 1954م، وبعدئذ اندمج مع

) 1(Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 101 - 108.

حزب صغير آخر اسمه " حزب ا لفلاحين " ليصبح الاسم الجديد لاندماج الحزبين هو " حزب الفلاحين الوطني الجمهوري " RPNP, S.

ويشير برنامج الحزب ذات الطابع الاجتماعي المحافظ إلي **احترام الدولة الإسلامية وأصول السياسة الإسلامية في الوقت نفسه** الذي يدعي فيه احترام العلمانية، ويمكن تفسير موقف الحزب فيما قد يبدو تعارضاً علي النحو الذي يفهم العلمانية علي أنها تعني عدم تدخل الدولة في الشئون الدينية أو السيطرة عليها أو التلاعب بها أو التأثير فيها كما تقتضي سياسة تركيا الجمهورية.

وهنا سوف نجد أن أحد أهم آليات مواجهة الدولة التركية لمنع سيطرتها علي الدين واحتكارها له وتأويله بما يخدم أهدافها ومصالحها، هي تفسير العلمانية وفق النمط الغربي والتي تعرف في الأدبيات التركية " **بالعلمانية المتسامحة " و الذي يعني حياد الدولة تجاه الدين وليس السيطرة عليه ومنح الناس حرية الاعتقاد والتفكير والضمير والسلوك كما يقرر الدستور التركي**، وهذا التفسير **للعلمانية والذي يمكن وصفه " بالعلمانية المدنية " هو الشفرة أوالكود الذي يستبطن بالضرورة الدفاع عن الإسلام في ظل منع استخدام لغة دينية في الحياة السياسية التركية،** وفي ظل العودة الهائلة من جانب الشعب التركي بكل أطيافه وفئاته للعودة إلي الدين الإسلامي.

وفي جدالات الحزب الفكرية مع معارضيه نكتشف وجود رؤية اشتراكية له تنحازللفقراء والفلاحين ولكنها تؤكد أنها ليست يسارية خوفاً من سوء الفهم لليسار في تركيا والذي كان يعني الشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتي، فهم يفهمون ا ليسار علي أنه **إصلاح وتحسين للنظام وليس**

الثورة عليه، ومن هنا اعتبروا " الكمالية " تعبيراً عن اليسار، **كما اعتبروا الإسلام حركة يسارية طالما بقيت قادرة علي تحريك الجماهير،** وحين تفقد هذه القدرة فإنها تكون ضد اليسار. فهذا تعبير عن التوفيق بين اليسار والإسلام، في ظل تنامي الاتجاهات اليسارية بقوة بين الجماهير والإنتلجنسيا علي حد سواء ولذا ليس غريباً أن يكون لحزب يتسم بنزعة محافظة تعبيرات ذات طابع يساري[1].

- هذا الحزب سيسيطر عليه " القوميون الأتراك " بزعامة " ألب أرسلان تركيش " بعد انتخابات عام 1965م الذي فاز فيها حزب العدالة بالأغلبية، ليصبح اسمه " حزب الأمة " ثم ليتحول اسمه بشكل درامي بعد ذلك إلي " حزب الحركة القومية Milli Hareket Partisi، وهو يعكس التحول الفكري للتيارات السياسية ناحية الإسلام حيث يري التيار القومي أن الإسلام جزء رئيسي من الشخصية والثقافة التركية، وطالبت المادة 10 من برنامجه بأن يحصل علماء الدين علي أجور كافية، كما دعت إلي توثيق العلاقة مع العالم الإسلامي والعربي، وكان زعيمه يتحدث عن استمداد قوته من الله لكنه كان ينطقها بالتركية Ulu Tanri وعلي أية حال لم يكن الإسلام هو موضوعه الرئيسي بيد أنه كان يريد استخدامه لجذب الأنصار علي نطاق واسع في الداخل وتوظيفه كأداة في خدمة أغراض السياسة الخارجية[2].

(1) Ibid, pp 92 - 99 وفاز حزب الفلاحين ب54 مقعداً في البرلمان و16 مقعداً في مجلس الشيوخ التركي. وحصل علي 11 مقعد في انتخابات 1965 م.

(2) Ibd, 95.

- أما حزب العمال التركي أكبر وأهم الأحزاب التركية ذات التوجهات الاشتراكية والذي حصل علي أكبر الأصوات التي حازها حزب اشتراكي في تركيا فقد تأسس عام 1961 م، ولكنه لم يشارك في الانتخابات الأولي بعد انقلاب عام 1960 م، وإنما شارك في انتخابات عام 1963م، وانتخابات عام 1965م، وظل موجودا في الحياة السياسية حتى عام 1971 م، وتأثير هذا الحزب في الحياة السياسية التركية أكبر من وزنه وحجمه ذلك لأنه نشر الأفكار الاشتراكية واليسارية والتي تركت تأثيرها علي الأحزاب والحركات الاجتماعية بدرجة أوبأخرى، ورغم كونه علمانيا كحزب الشعب الجمهوري **لكن زعماءه السياسيين المرتبطين بالجماهير استغلوا الدين في حملاتهم الانتخابية والسياسية أكثر من الأحزاب الأخري المضادة لهم، فهم كانوا يزجون الثناء علي الإسلام والدين كمرجع أو ملجأ أخير لهم.**

وكان برنامج الحزب يتضمن حرية الضمير والدين والفكر، ويظهر تقديره للتدين الشخصي للمواطنين بنفس الدرجة التي يقدر بها الفلسفات الأخرى التي يتبعونها، **فهو يدعو إلي حق المواطنين في الصلاة،** وحقهم في إقامة احتفالاتهم الدينية، ويعتبر أن حرية الاعتقاد والكلام هي ركن أساسي من الحياة الديموقراطية، ومن حق الناس أن يستفيدوا من حرياتهم في حياتهم اليومية بالتعبير الفردي والجماعي عن أفكارهم وعقائدهم وبالوسائل التي يرونها مناسبة بالكتابة أوالصورة أو الكلام أوبأي وسيلة أخري. وميز بين معاداة الاتجاهات الرجعية ومعاداة الدين نفسه، **وفي نفس الوقت كان يري الدولة العصرية هي التي لا تقحم الدين في الشئون العامة،** فالدين مجاله الضمير الشخصي للأفراد وهو هنا يتشابه تماماً مع الكمالية التي ترفض توظيف الدين في السياسة أو من أجل المصالح

الشخصية، واقترح برنامج الحزب أن تتولي رئاسة الشئون الدينية الرسمية الأمور الدينية لكل المسلمين بدون التمييز بين العلويين والسنة، أما غير المسلمين فينظمون أمورهم الدينية بحرية وفق دستور 1960 ووفق المعاهدات الحقوقية الدولية.

ومن أجل هذا التفصيل في الشئون المتصلة بالدين من منظور علماني متسامح كان كثيرون من المحسوبين علي التيار الإسلامي يعطون أصواتهم لهذا الحزب وهو ماجعله مضطرا لصياغة موقفه من الدين بشكل واضح ومكتمل خاصة وأنه كان يوصم بأنه حزب شيوعي ولادينى[1]..وهنا أيضا نلاحظ كيف أن حزب العمال ذا التوجه الشيوعي واليساري صاغ برنامجه بطريقة تضع الدين في حسبانه، **ومن هنا ظهرت في تركيا الأفكار التوفيقية بين الإسلام وبين الماركسية والاشتراكية واليسار وظهر تعبير " اليسار الإسلامي ".**

- عقد الستينيات إذن كان تعبيراً عن تجاوز الحركة الإسلامية للأرضية التي اغتصبتها العلمانية الكمالية منها، فقد شهد هذا العقد تنامي للحركة واستوائها علي سوقها تعجب الزراع لتغيظ به الكفار[2] وكما ذهب " علي بولاج " في كتابه " الرحلة إلي المدينة المعاصرة " **فإن الهجرة من الريف التركي إلي المدينة عزز الحركة الإسلامية بتزويدها بمخزون لا ينضب من الشباب الذين انخرطوا فيها، وبنقل قيم الأناضول التي لم**

(1) Ibd, p 96 - 97 وقد أ غلق الحزب في 20 يوليو 1971 م، بعد اتهامات وجهت لقادته بأنهم طالبوا بانفصال الأكراد، ووسموا الجيش بالإرهاب وحكم علي عدد من أعضائه بأحكام قاسية.

(2) الكفار هنا معناها الزراع الذين يضعون الحبوب في الأرض ويدفنونها لحمايتها، ويسمي كل من ينكر حقيقة ظاهرة لا سبيل لجحودها بالكافر.

تغزوها الحداثة إلي المدينة التركية[3].

وبشكل عام فإن عقد الستينيات كان هو فترة الانتقال من الاستئصال إلي المدافعة والمناضلة وإثبات الوجود والبحث عن الهوية وتأكيدها، فلم يعد الإسلام يعبر عن مفاهيم الرجعية والتخلف والظلام كما أرادت العلمانية الكمالية أن تصوره، بل **ظهرت نخبة جديدة من الطلاب والنساء والمثقفين الذين أضاءوا وجه الإسلام في تركيا**، وتأسست جمعيات طلابية وأهلية مثل " **اتحاد الطلاب الأتراك لمساعدة رجال الدين** " **وجمعية الهلال الأخضر لمحاربة المشروبات الكحولية**.

وظهرت الصحافة الإسلامية القوية التي نافحت عن الإسلام وجادلت التيارات العلمانية واليسارية ومن أبرزها الصحيفة اليومية " **ترجمان** "، والصحيفة اليومية " **بوكون** " أي اليوم، وصحيفة " **صباح** " و " **يني آسيا** "، وصحيفة " **اتحاد** " الأسبوعية والتي كانت تتحدث عن العالم الإسلامي ويقظته والوقوف في وجه المادية والعلمانية واليهود والماسون.

أما المجلة ا لثانية فكانت " **الإسلام** " وهي مهتمة بالجانب التعليمي الديني مثل الفقه والحديث والتفسير وكانت تقدم دروساً في اللغة العربية، وكانت هناك مجلات فصلية مثل " إسلام دو شونجه سي: **الفكر الإسلامي**، وكانت أكثرها حدة " يكي دن ملي مجادلة: **النضال الوطني من جديد** ".

الصحافة الإسلامية والحركة الطلابية كلما اقتربت من نهاية عقد الستينات ازدادت قوة حتى تكلم بعضها عن " الجهاد المقدس " والدعوة علانية إلي " تركيا إسلامية "، وكان أهم شعارات الحركة الطلابية

(3) في حوار مطول مع الباحث إبان زيارته لتركيا لجمع مادته العلمية.

الإسلامية في ذلك الوقت " الإسلام قادم " [1]، وبلغت قوة التيار الإسلامي منتهاها عام 1968 م حين انعقد في " بورصة " اجتماع عرف باسم " حماة المقدسات: مقدسا تجيلر " **وأعلن في هذا الاجتماع أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تعود إلي مكانها الطبيعي بدلاً من القانون " المستورد "**، وأعلن أن الإسلام دين ودولة ولا يمكن للإسلام أن يقام بدون دولة تحميه، وأن السلطة للإسلام لا للقوميات.

وخرجت مظاهرات الإسلاميين في ميدان تقسيم للاحتجاج علي " الأتاتوركية "، وظهر تنظيم باسم " **اتحاد النضال الوطني** " كان يمثل وعاءً للعديد من التوجهات الإسلامية ذات الطابع الحركي والتي كانت تمارس تعبيرها الإسلامي في الشوارع عبر المظاهرات والمواجهات مع التيارات الماركسية والعلمانية والماسونية[1].

وتشير بعض المصادر إلي محاكمات عقدت لبعض طلاب النور في أواخر الستينيات ولبعض الشباب التركي لمطالبتهم بعودة الخلافة[2]، وبدأت المساجد في نهاية عام 1968 تمتلأ عن آخرها ويصبح لأئمة المساجد الدور الأهم في قيادة وتوجيه الجماهير، ومن بين الأفكار المهمة التي فطن إليها المسلمون في تركيا هي **دعوة الناس لصلاة الفجر كل يوم في مسجد** وتجمع في " السليمانية " أكثر من أربعين ألف مصل، واجتمع

(1) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص 90 - 91.
(1) نفس المرجع، ص 96. وأيضا.
Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 175.
(2) محمد مصطفي، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، حيث أشار إلي اتهام محكمة اسطنبول للشاب التركي " محمد جيجك " بالسعي لعودة الخلافة كما ذكرت مجلة " بوجون "، وأصدر اتحاد المعاهد الإسلامية والاتحاد الوطني للطلبة الأتراك بيانات للمطالبة بالإفراج عنه ويشير نفس المرجع إلي محاكمة لطلاب النور في سبتمبر 1968 م بتهمة إعادة الخلافة، ص 29.

في مدينة " أضنه " عشرين ألف مصل، وفي مدينة " حصار " بأزمير تجمع أكثر من ثلاثين ألفاً مصل وهو ما أفزع القوي العلمانية والشيوعية ففجروا بعض القنابل في المساجد وهو ما يشير إلي بذور عنف فترة نهاية الستينيات في تركيا(3).

* * *

(3) نفس المرجع، ص 30 وكتب شوكت آيفي " رئيس تحرير مجلة " بوجون " ذات التوجه الإسلامي وأحد رموز التيار الإسلامي في الستينيات يقول: أنا عائد من أزمير.. لقد دخل المسلمون عهداً جديداً.. كم هو مسالم هذا المسلم وكم غيره وحشي.. المسلمون يصلون لرب العالمين.. وأعداء الإسلام يرشقونهم بالحجارة.